مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا المجلد: 05 العدد 01 يناير 2022 ص ص: 530-546
ر ت م د (ISSN): 2602-618X / ر ت م د إ (E-ISSN): 2710-8031

العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965

Algerian-French relations during the rule of President Ahmed Ben Bella from 1962-1965

حيمد مسعود[1]♦، بليل محمد[2]

مخبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، جامعة ابن خلدون تيارت
[1] messaoud.himed@univ-tiaret.dz

[2] mohammed.blil@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/22 تاريخ القبول: 2021/10/03 تاريخ النشر: 2022/01/31

الملخص باللغة العربية:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الرئيس احمد بن بلة وهي الفترة التي دامت ثلاث سنوات من 1962 الى غاية 1965، حيث ارتبطت بأوضاع اجتماعية صعبة بسبب تأثير السياسة الاستعمارية التي خلفت ألاف اللاجئين واليتامى والمشردين ،إضافة الى أزمة بطالة حادة وعدم استقرار الاوضاع الداخلية نتيجة التنافس المحموم على السلطة؛ وهو ما عرف تاريخيا بأزمة صائفة 1962 فقد كادت أن تعصف بالبلاد التي شهدت أحداثا سياسية واقتصادية في غاية الأهمية نتيجة ارتباط الجزائر باتفاقيات إيفيان وحرص فرنسا على استغلالها حفاظا على امتيازاتها، ومحاولة الجزائر التخلص من أعبائها من خلال عمليات التأميم التي باشرتها بعد الاستقلال، كالأملاك الشاغرة التي تركها المستوطنون بعد رحيلهم وبعض الصناعات وصولا الى الصراع البترولي، مما أثر على مسار العلاقات بين البلدين بسبب تضارب المصالح، وأدى الى توترها في كثير من الاحيان .

الكلمات المفتاحية: العلاقات؛ الجزائر؛ فرنسا؛ احمد بن بلة؛ شارل ديغول

Abstract: The study aims to shed light on the Algerian-French relations during the rule of President Ahmed Ben Bella, a period that lasted three years from 1962 to 1965, which was associated with difficult social conditions due to the influence of the colonial policy that left thousands of refugees, orphans and homeless people.

♦ المؤلف المرسل

Should be in addition to a severe unemployment crisis, and the instability of internal conditions as a result of the frenzied competition for power, which is known historically as the summer crisis of 1962 that almost ravaged the country, and the country witnessed very important political and economic events as a result of Algeria's association with the Evian Accords and France's keenness to exploit it to protect its privileges. And Algeria's attempt to get rid of its burdens, through the nationalization processes that Algeria undertook after independence, such as vacant properties left by settlers after their departure, and some industries up to the oil conflict, which affected the course of relations between the two countries due to the conflict of interests, and led to their tension in many cases.

Keywords: relations; Algeria; France; Ahmed Ben Bella; Charles De Gaulle

مقدمة:

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال فترة الرئيس أحمد بن بلة ظروفا مميزة، بسبب الظروف السياسية التي شهدتها الجزائر قبل وأثناء وصول بن بلة الى هرم السلطة في الجزائر، باعتباره أول رئيس للجزائر بعد استعادة سيادتها الوطنية، والتخلص من احتلال استيطاني هو الاسوأ في التاريخ الحديث والمعاصر، فقد خرجت الجزائر منهكة بعد 132 سنة من الاستعمار، قاد خلالها الشعب الجزائري حربا تحريرية انتهت بعد مفاوضات شاقة، عرفت باتفاقيات أيفيان اختلفت الآراء والمواقف حولها وما زالت تثير جدلا حولها،كما شهدت الجزائر تنافسا دمويا على السلطة فيما عرف بأزمة صائفة 1962، كان من بين أسباب اضطراب الأوضاع السياسية للبلاد ناهيك عن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والرحيل الجماعي للمستوطنين الأوروبيين الذين تركوا فراغا كبير في المؤسسات الادارية والاقتصادية ،خاصة على مستوى القطاع الفلاحي ، كما تسببت منظمة الجيش السري الارهابية في أعمال قتل وتخريب شملت الأوروبيين والجزائريين بهدف تغيير الأوضاع السياسية بضرب عملية المفاوضات قصد قطع الطريق أمام استقلال الجزائر.

في خضم الظروف الاجتماعية والسياسية الصعبة والخطيرة التي جاءت بعد المرحلة الانتقالية التي عاشتها الجزائر بين الفترة الممتدة من 19 مارس إلى غاية انتخابات المجلس التأسيسي، تقلّد السيد أحمد بن بلة السلطة في الجزائر ومارسها لفترة قد تبدو من الوهلة

الأولى أنها قصيرة إذ لم تتعدى الثلاث سنوات، إلا أنها تميزت بأحداث مهمة على الصعيد الداخلي والخارجي على غرار العلاقات مع فرنسا، لهذا يكتسي الموضوع المطروح للدراسة أهمية في اقتفاء مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الرئيس احمد بن بلة تحت تأثير الظروف التي شهدتها البلاد، وارتباطها باتفاقيات ايفيان التي أعطت كثيرا من الامتيازات للطرف الفرنسي، ومحاولة تعديلها بما يخدم مصالح الجزائر، لذلك سنعالج في هذا المقال الإشكالية التالية:ما هي سمة العلاقات الجزائرية الفرنسية عقب الاستقلال خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية 1965؟

تهدف الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف، المتمثلة في دراسة مرحلة مهمة وحساسة في تاريخ الجزائر المعاصر بناء على مصادر ومراجع بالإضافة إلى مذكرات الشخصيات التاريخية الوطنية التي عاشت المرحلة بكل حيثياتها قصد رفع الالتباس والمساهمة في تسليط الضوء على العلاقات الجزائرية الفرنسية بين سنتي 1962 – 1965 ، رغم صعوبة الموضوع بسبب الاطار الزماني القصير للبحث الذي لا يتجاوز ثلاث سنوات، بالاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي إضافة الى المنهج التحليلي، أما التصور العام للدراسة فإنها تنطلق بملخص البحث الذي نتطرق من خلاله الى محتوى الموضوع بصورة شاملة ، ثم أنجزنا مقدمة تشمل تمهيدا لتوضيح الموضوع وعنوانين رئيسين تندرج ضمنهما عناوين فرعية.

1-ظروف وصول احمد بن بلة الى السلطة:

اتسمت الأوضاع السياسية في الجزائر خلال الأشهر الممتدة من جانفي 1962 إلى وقف إطلاق النار في شهر مارس من السنة نفسها، بتوتر العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، فقد اكتسبت هذه الأخيرة الثقة ، بعد أن تيقنت من ضعف خصومها، بذلك أعطت لنفسها صفة الشرعية السياسية، وبتحالفها مع احمد بن بلة، منذ أن كان متواجدا بالسجن في فرنسا في سنة 1960[1]، بعد إقناعه من طرف عبد العزيز بوتفليقة بتقلد السلطة بعدما سعى هواري بومدين في البداية إلى استمالة محمد بوضياف إلى جانبه إلا انه فشل في تحقيق ذلك بسبب شخصية بوضياف المتسمة بالصرامة والقوة ،لكن مرسوله بوبفليقة نصحه بتبديل " الفرس" والمراهنة على احمد بن بلة [2]واستنادا كذلك إلى القوة التي يملكها جيش الحدود الذي يضم 23 فيلقا بتعداد 23000جندي المرابطة

1 صالح بلحاج: تاريخ الثورة التحريرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص511

2على كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من القائد العسكري إلى المناضل السياسي، 1946-1962، دار القصبة الجزائر، 1999، ص، 283

بالحدود بالإضافة الى 05 كتائب ثقيلة[3] الذي كان قادرا على حسم الصراع ضد منافسيه التاريخيين، أمثال محمد بوضياف وآيت احمد وكريم بلقاسم[4] .

تم استئناف المفاوضات مع فرنسا شهر فيفري سنة 1962، كما صار الصراع مفتوحا بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، بعد أن عارضت هذه الأخيرة الملف الذي قُدم في المفاوضات من الحكومة المؤقتة، واعتباره يتنافى مع مصالح الجزائر[5]، وكان قائد الأركان هواري بومدين وجماعته يخشون ان تنعكس اتفاقيات أيفيان سلبا على مخطط الوصول إلى السلطة، لهذا حرص على تشويه انتصارات الحكومة المؤقتة في جانبها السياسي[6]. وقد أعلن السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 مارس 1962 بوقف القتال في كامل التراب الوطني[7]، كما طبقت شروط اتفاقيات إيفيان التي تنص على وقف إطلاق النار، والأفراج عن السجناء الخمس، فتم إطلاق سراحهم حسب التاريخ المتفق عليه؛ إلا أن الصراع بين الاطراف المتنازعة على السلطة أخذ أبعادا وأشكالا أخرى' في هذه الفترة تجلت مظاهر الصراع على هذا النحو:

الحكومة المؤقتة لا تملك أي سلطة على جيش الحدود، وهي تراهن على مساندة ودعم الولايات، ومن جانب أخر تسيطر قيادة الأركان على أكبر قوة عسكرية وترغب في السيطرة على السلطة في جزائر المستقبل، حيث تجسد التحالف بين بلة وقيادة الأركان خلال هذه الفترة فعليا، فقام هذا الأخير بالعمل على رفع حدة التوتر بين قيادة الأركان وخصومهم، فكانت مواقف أحمد بن بلة عبارة عن هجمات كلامية [8] .

ومن أجل بحث سبل إنهاء النزاع القائم، قامت الحكومة المؤقتة بعقد اجتماع بتاريخ 22 مارس في الرباط جمع بينها وبين قيادة الأركان، ورفض أحمد بن بله خلال

---

3 على كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من القائد العسكري إلى المناضل السياسي، 1946-1962، المصدر نفسه، ص، 258

4 رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 53-54

5 صالح بلحاج: تاريخ الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 513.

6 رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع السابق، ص 56.

7 لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادق بخوش، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 97

8 أحمد بداني، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19مارس1962 — 05 جويلية 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران السانيا 2013/2012، ص، 132

هذا الاجتماع اقتراحا يدعو لاجتماع مجلس الثورة بهدف حلٍّ للأزمة ،إلا أنه ونتيجة التدهور الذي عرفته الأوضاع، فقد تبلورت الفكرة الرامية لتنظيم مؤتمر من طرف محمد خيضر وأحمد بن بلة لتنظيم البلاد التي أصبحت على وشك نيل الاستقلال، رغم رفض الباءات الثلاث كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال، ويعد هذا الاجتماع الأخير لمجلس الثورة في العاصمة الليبية طرابلس سنة 1962 باعتباره دورة استثنائية بسبب للظروف والاحداث المستجدة، والتي تستوجب مزيدا من الصرامة ؛لأنها تقضي بالتكفل بشؤون الدولة الجزائرية بعد وقف إطلاق النار[9].

بدأت التحضيرات لعقد الاجتماع بداية شهر أبريل 1962، حيث تمّ ارسال الاستدعاءات إلى قادة الولايات واحتوى جدول الأعمال المصادقة على اتفاقيات أيفيان، ومناقشة برنامج طرابلس والمصادقة عليه، إضافة إلى الاضطلاع بمهمة تشكيل المكتب السياسي، هذا الأخير يتولى الاشراف على المرحلة الانتقالية ريثما يتم تنظيم مؤتمر تقيمي[10]

1.1 انعقاد مؤتمر طرابلس واحتدام الخلافات (27 ماي 1962- 07 جوان 1962)

انطلقت التحضيرات لانعقاد مؤتمر طرابلس على إثر الدعوة لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، نظرا للضغوط التي مارسها أحمد بن بلة على الحكومة الجزائرية المؤقتة بهدف الانصياع لرغبته في عقد الاجتماع، وبعدما تمكن من الحصول على أغلبية تؤيد اقتراحاته، يأتي على رأس هؤلاء السيد أيت احمد حسين، وقد شكلت لجنة في إطار التحضيرات لعقد الاجتماع تشكلت من: محمد يزيد من الحكومة المؤقتة ولشرف وبن يحي من مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كم ضمت رئيس تحرير جريدة المجاهد السيد رضا مالك، إضافة إلى رئيس المديرية المركزية لوزارة الخارجية محمد حربي، وعبد المالك تمام بصفته من الأعضاء السابقين بالمجلس، وتقرر انطلاق فعاليات الملتقى بتاريخ 27 ماي في طرابلس عاصمة ليبيا [11]، وقد عقد الاجتماع في خضم التحضيرات الخاصة بالمؤتمر في الفترة الممتدة من 27 ماي 1962 إلى غاية 7 جوان

9 حنيفي هلايلي: "أزمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات مسؤولي الثورة"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 128، مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، تونس، جوان 2007، ص 163.

10 - محمد شبوب: اجتماع العقداء العشر (من 11 أوت الى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل الماجستير، إشراف بوعلام بلقاسمي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، وهران، 2010، ص،78

11 صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 532-533.

1962، أما عن جدول أعماله فقد تضمن إثراء ومناقشة مقترحات برنامج مؤتمر طرابلس والمصادقة عليه، بالإضافة إلى انتخاب أعضاء المكتب السياسي[12] وقد ظهرت الخلافات منذ البداية جلية أثناء فعاليات المؤتمر بين قادة الثورة التحريرية، فقد أولى هؤلاء اهتمامهم بانتخاب أعضاء المكتب السياسي أكثر من الاهتمام بالبرنامج الذي تم اقتراحه عليهم[13] وأهم المسائل المتفق بشأنها تكريس النمط الاشتراكي ، واعتماد النمط السياسي الذي يتبنى خيار الحزب الواحد ،إن دوافع تبني النظام الاشتراكي ومبدأ الحزب الواحد في الجزائر، جاء نتيجة حتمية لوقوع الجزائر في ظل احتلال استيطاني ونظام رأسمالي بشع ، صادر أراضي الجزائريين وحطم الملكية الجماعية وأدخل الملكية الفردية ، مما سمح للمستوطنين الأوروبيين من الاستيلاء على ملايين الهكتارات التابعة للجزائريين[14]، كما تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي تحت تسمية حزب جبهة التحرير الوطني ،وكذلك تغير تسمية جيش التحرير الوطني إلى اسم جديد هو الجيش الوطني الشعبي[15] وحصل هذا من خلال اتفاق عام ودون تسجيل صعوبة في الأمر ، أما الخلاف فكان في مسألة انتخاب أعضاء المكتب السياسي، وهذا ما يبين لنا عمق الانقسامات وحدتها في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعلى هذا الأساس تشكل تياران، التيار الاول تمثله الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة والباءات الثلاث وهم: كل من عبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم والأخضر بن طوبال .

ويرى هؤلاء أنه من الضروري استمرار وجود مؤسسات الثورة، وأنهم يمثلون الشرعية[16] أما التيار الثاني الذي تمثله قيادة الأركان بقيادة هواري بومدين بمساندة زعماء من المسجونين الخمسة، حيث يرى أنه من الأجدر إيجاد برنامج سياسي للجزائر وإجراء انتخابات تنبثق عنها قيادة جديدة للبلاد، كما يعتقد هؤلاء أيضا أنهم يمثلون الشرعية.[17]

بعد إجراء الانتخابات الخاصة بأعضاء المكتب السياسي فازت قائمة احمد بن بلة ب 33 صوتا في المقابل حصل كريم بلقاسم على مجموع 31 صوتا، كما عرفت عملية

12 سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد(1932-1978)، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص 40

13 شبوب محمد: المرجع السابق، ص78

14 بليل محمد، الانتقال الصعب من الأزمة إلى وضع مؤسسات الدولة 1962 -1965، دورية كان التاريخية، العدد الواحد والعشرون، سبتمبر 2013، ص-ص 40-45

15 سعد بن البشير العمامرة: المصدر السابق، ص40

16 حنيفي هلا يلي: المرجع السابق، ص 163

17 المرجع نفسه، ص 163

التصويت الفوضى والغموض بسبب الخلاف الذي نشأ حول صحة عملية التصويت التي قام بها بعض الحاضرين نيابة عن الغائبين[18]، هذا ما أدى بالكثير من الشخصيات التاريخية بالانسحاب من المؤتمر يأتي على راس هؤلاء بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة وكذا أحمد بن بلة الذي انسحب هو الأخر وتوجه إلى العاصمة المصرية القاهرة [19]، وأدى انسحاب القادة التاريخيين وكذا الحكومة المؤقتة إلى ظهور أزمة سياسية كبيرة وحادة عرفت تاريخيا بأزمة صائفة 1962 [20].

2.1-أزمة صائفة 1962:

دخلت البلاد قي أزمة بين مجموعتين نافذتين في الثورة هما قيادة أركان جيش الحدود بقيادة هواري بومدين ودعم بن بلة ، وقد سميت هذه المجموعة بمجموعة وجدة أو تلمسان، أما المجموعة الثانية فتمثلت في الحكومة المؤقتة وحلفاؤها من بعض ولايات الداخل [21]، انتقل الصراع ليصبح بين مجموعة تلمسان (بن بلة وجيش الحدود) ومجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم وبوضياف، ولما كانت الحكومة متواجدة في تونس اتخذت هذه الأخيرة قرارا خطيرا يقضي بعزل وتجريد أعضاء هيئة الأركان الثلاث من رتبهم: وهم كل من هواري بومدين والرائد بن سليمان وعلي منجلي وذلك بتاريخ 26 جوان[22]

بعد هذا القرار اجتمع ثلاثي أعضاء مجلس الثورة في طرابلس المؤيدين لهيئة الأركان وبن بلة ، انتخبوا مكتبا سياسيا تكون من السادة أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين أيت احمد ورابح بيطاط ومحمد بوضياف ومحمدي السعيد والحاج بن علة[23] ، وفي هذا الإطار تفاقم الصراع بين الحكومة وهيئة الأركان ،خاصة بعد قرار عزلها أعضاء الهيئة ، فلجأت كل من الأطراف المتصارعة الى ضم بعض الولايات الى جانبه، فانضمت الولاية الثانية والولاية الثالثة وفيدرالية فرنسا إلى جانب الحكومة المؤقتة[24] خاصة بعد السماح لأعضائها بالعودة إلى الجزائر بعد منعهم من دخول البلاد لحين إعلان الاستقلال، مما

18 رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع السابق، ص 60

19 شبوب محمد: المرجع السابق، ص 79

20 سعد البشير العمامرة: المصدر نفسه، ص 42

21 محمد بليل، المفاوضات الجزائرية الفرنسية على ضوء وثائق أرشيفية 1960 – 1962، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع ، العدد 1، مارس 2018، ص، 245

22 سعد البشير العمامرة: المصدر السابق، ص 43

23 سعد البشير العمامرة: المصدر نفسه، ص 43

24 . أحمد بداني، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19مارس1962 – 05 جويلية 1962، المرجع السابق، ص، 133

سمح لهم بالاتصال ببعض الولايات وكسب تأييدها[25]، أما هيئة الأركان المعروفة بمجموعة تلمسان فقد انضمت لها كل من الولاية الأولى والخامسة والسادسة وكذلك جزء من الولاية الثالثة[26]، أما عن الولاية الرابعة فاتخذت موقف الحياد ولم تقف الى أي جانب من الطرفين المتصارعين[27]، لكن هذه الأخيرة حاولت بسط نفوذها على العاصمة وهذا السلوك المنافي للحيادية جعلها تصطدم بقوات الحدود القادمة من تلمسان بقيادة هواري بومدين[28]، وفي 3 أوت 1962 أمر بن بلة القوات الموالية له بالزحف على العاصمة فوقعت اشتباكات مع قوات الولايات الثالثة عند مداخل البويرة [29]، مما دفع الجماهير في الولايتين الرابعة والعاصمة للخروج في مسيرات عارمة وهي تهتف سبع سنين بركات[30] بعدها توصلت الأطراف إلى اتفاق ينهي الاقتتال ويسمح لقوات بن بلة دخول العاصمة وتم ذلك يوم 3 أوت 1962 وتم تنصيب المكتب السياسي الذي شكله بن بلة[31]، بعد ذلك تم انتخاب المكتب السياسي بإبعاد أغلب المعارضين لبن بلة وبومدين ، كما شكل المكتب التأسيسي يوم 20 سبتمبر برئاسة فرحات عباس وكلف أحمد بن بلة بتشكيل أول حكومة .

2-العلاقات بين الجزائر وفرنسا على ضوء اتفاقيات إيفيان:

تقلد بن بلة زمام السلطة باعتباره أول رئيس للجزائر المستقلة، بتاريخ 26 سبتمبر 1962. وتم إعلان تشكيلة الحكومة، وبالتزامن مع الأحداث في الجزائر خلال هذه الفترة ، أكد الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول الذي يحكم فرنسا ،أن التعاون مع الجانب الجزائري ضروري[32] ، وهو الشأن بالنسبة للاستفادة من جميع الامتيازات الممنوحة لهم

25 صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 556

26 رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع السابق، ص 62-63.

27 أحمد بداني، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19مارس1962 – 05 جويلية 1962، المرجع السابق، ص، 133

28 سعد البشير العمامرة: المصدر السابق، ص 43

29 شبوب محمد: المرجع السابق، ص، 80

30 سعد البشير العمامرة: المصدر السابق، ص، 45

31 رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع السابق، ص، 66

32 أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2 ، 2012/2011، ص21

بموجب اتفاقيات إيفيان[33] (أنظر الملحق رقم 1) وذلك على الصعيد الثقافي والعسكري وكذلك الجانب الاقتصادي ، الى أن ظهر في الأفق خلاف بين الجزائر وفرنسا تزامنا مع المرحلة الاولى التي شهدت استقلال الجزائر ،والتي انتهجت الخيار الاشتراكي في ما يخص التسيير الاقتصادي[34] ، مما يخلق تصادما مع الاقتصاد الليبرالي الذي تنتهجه فرنسا في الميدان الاقتصادي ، ومن جهة أخرى فان السيد أحمد بن بلة من بين الشخصيات التي وجهت نقدا لبنود اتفاقيات إيفيان، وهذا بسبب وجهة نظره التي تنظر الى الاتفاقيات باعتبارها مرحلية ، وهناك امكانية لتعديلها ، لأنها لا تتماشى مع النهج الاشتراكي الذي اختارته الجزائر[35]. وأصر السيد أحمد بن بلة على ضرورة تعديل الاتفاقيات، وفي هذا الشأن صرح لوسائل الاعلام الدولية والعالمية بداية سنة 1963 وهذا بحضور 240 صحفيا بان اتفاقيات أيفيان ليست قرآنا لا يمكن تعديله وهي العبارة التي لفتت انتباه وسائل الاعلام واستقطبتهم.

1.2-توتر العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال حكم الرئيس بن بلة:

بعد وصول الرئيس أحمد بن بلة الى سدة الحكم، وبمرور شهر عن هذا الحدث، بتاريخ 28 أكتوبر 1962، طرأ تغيير في العلاقات الجزائرية الفرنسية، بعد أن تم استرجاع هيئة الاذاعة والتلفزيون، وطلب من الفنيين الفرنسيين انسحابهم من مبنى الاذاعة والتلفزيون، وذلك ما دعي فرنسا الى الاحتجاج كرد فعل عن هذا التصرف[36].

وبتاريخ 13أوت 1962 أصدر محمد خيضر الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني تصريحا أذاعه راديو الجزائر جاء فيه أن الحكومة الجزائرية ترفض مستقبلا السماح لفرنسا القيام بالتجارب النووية انطلاقا من صحراء الجزائر، وقد حرص الرئيس الجزائري السيد أحمد بن بلة على التواصل مع نظيره الفرنسي الجنرال شارل ديغول، وفي هذا الشأن وعند دراستنا لأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية عثرنا على رسالة تهنئة بمناسبة حلول السنة الجديدة 1963 أرسلها أحمد بن بلة الى شارل ديغول مؤرخة يوم 29 ديسمبر

---

33 Archives ministère des affaires étrangères et européennes. ministère d'état chargée des affaires algérienne .boite29qo dossier 2-2-1 les accords d'Evian. Textes et commentaires

34 أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا، المرجع السابق، ص، 21

35 نازلي معوض أحمد، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، من اتفاقيات أيفيان الى تأميم البترول، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام ، 1978، ص71

36 نازلي معوض أحمد، المرجع السابق، ص، 77

1962، وفي هذا دلالة على طبيعة العلاقات الجزائرية في هذه الفترة ،حيث تباينت بين الهدوء تارة والتوتر تارة أخرى[37] (انظر الملحق رقم 2)، إلا أن الجانب الفرنسي في بداية عام 1963 أبدى تمسكا بتطوير برنامج فرنسا الذري وذلك رغبة بتشكيل قوة نووية فرنسية تتميز بالاستقلال عن حلف الاطلسي، مما أدى الى توتر في العلاقة بين البلدين[38] ، وتمهيدا لإجراء التجارب الخاصة بالقنبلة الهدروجينية وبعد قرار فرنسا إعادة استئناف التجارب الذرية من جديد ، هدد الرئيس أحمد بن بلة بقطع العلاقات الجزائرية الفرنسية إذا تم إجراء التجارب المزمع القيام بها على الاراضي الجزائرية، وبالرغم من ذلك حاول الفرنسيون الاقناع بعدم خطورة التجارب على الجانب الصحي والزراعي، وعلى إثر ذلك صدرت عن الحكومتين الجزائرية والفرنسية تصريحات اتسمت باللهجة الشديدة [39]، وأجرى الطرفان خلال شهر أبريل 1963 مفاوضات كللت باتفاق تم التوصل اليه يوم 02 ماي 1963، يتضمن تعديلا في عدد من النصوص الخاصة بالجانب العسكري في اتفاقيات إيفيان، وتم بموجب هذا التعديل الاتفاق على إخلاء قاعدة عين إيكر الواقعة في صحراء الجزائر وذلك قبل انقضاء عام 1964، كم توصل الجانبان الى اتفاق يقضي الى التسريع في سحب القوات الفرنسية المتبقية في الجزائر، وترحيل قوات الجيش الفرنسي التي تتواجد بقسنطينة ،على أن تتم العملية قبل أن تنقضي سنة 1963 ، إلا أن الفرنسيين لم ينفذوا التعهدات المتعلقة بالتجارب الذرية، وتمسكت باستغلال الامتيازات الاقليمية ودام ذلك الى غاية انتهاء حكم الرئيس بن بلة[40].

2.2-المشكلات الاقتصادية في العلاقة بين فرنسا والجزائر:

عانت الجزائر غداة الاستقلال مشاكل اقتصادية جمة، نتيجة تفشي ظاهرة البطالة ، فقد أحصت معاناة أزيد من 1.500.000 مواطن جزائري من هذه الظاهرة الاجتماعية ، إضافة إلى وجود ما يربو عن 600.000 عامل في القطاع الزراعي لا يملكون أرضا، كما

37 Archives ministère des affaires étrangère et européennes ,boite 148 ,SEAA ,secrétaires d'état aux affaires algeriene,1959-1967

38 عبد القادر فكاير، «التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية 2007، مجلة المصادر العدد 15، السداسي الاول، 2007، ص، 147-149.

39 أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا، المرجع السابق، ص، 21

40 عبد القادر فكاير، «التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية، المرجع السابق، ص، 147-149

عرفت الجزائر في هذه الفترة جلاء المستوطنين الفرنسيين بصفة جماعية ، وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى وضع أموال الفرنسيين وكذا أراضيهم تحت سيطرتها[41] ، إضافة الى المنشآت التي تركوها خلفهم، مما أدى إلى ظهور مسألة الأملاك الشاغرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، إلا أن الجزائر نظرت إلى ذلك باعتباره حقا مشروعا، فأصدرت يوم 24 أوت بصفة رسمية وثيقة بهدف تنظيم وإحصاء الأملاك الشاغرة وتلى ذلك إصدار لوائح تنظيمية لتوضيح الأوضاع العقارية التي طرأت سنة 1963، وعلى إثر ذلك وضع ما يفوق نصف الأراضي الزراعية والتي تعود ملكيتها للمستوطنين الأوروبيين تحت حيازة الحكومة الجزائرية، وكلفت لجان التسيير بإدارة هذه الأراضي الفلاحية الشاغرة واستغلالها، وأصدرت الجزائر يوم 10 أكتوبر 1963 لائحة قصد تطبيق التأميم الذي يشمل أراضي المستوطنين الأوروبيين ، وعلى هذا الأساس دخلت الجزائر مرحلة الاشتراكية، واستنادا إلى قرار التأميم فقد أدى ذلك إلى تأميم 300.000 هكتار من الأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية ، وأتت الإجراءات المتخذة ردا على تنفيذ فرنسا لثالث تجربة للقنبلة النووية في صحراء الجزائر[42]، ثم صدرت قرارات التأميم تباعا حيث شملت العملية استيراد مادة الدخان وصناعتها وبيعها، وامتد قرار التأميم إلى دور السينما ومست كذلك شركات بيع المعادن القديمة، بعد سلسلة التأميمات التي باشرتها الحكومة الجزائرية دخلت هذه الأخيرة في مفاوضات مع الجانب الفرنسي بهدف تقديم التعويضات إلى الفرنسيين الذين تضرروا من عملية التأميم، ولوحت فرنسا باستعمال المساعدات المالية والفنية كوسيلة ضغط لإجبار الجزائر على منح التعويضات ،وهددت بخصم مبالغ مالية من المساعدات المالية المقدمة للجزائر التي تبلغ قيمتها 400 مليون فرنك نظير المؤسسات التي قامت الحكومة الجزائرية بتأميمها ، وخفضه إلى 200 مليون فرنك لتعويض الفرنسيين المتضررين من التأميم، وفي سبتمبر 1963 جرت محادثات بين الطرفين، مثل الجزائر فيها وزير الاقتصاد بشير بومعزة وقادها من الجانب الفرنسي وزير الدولة للشؤون الجزائرية جان دي بروجلي (jean de Broglie) ،ولم تؤدِ هذه المفاوضات الا بدفع تعويضات قليلة من طرف الجزائر[43] بعد استقرار الوضع الداخلي في الجزائر، حيث انطلقت مفاوضات صعبة بين المسؤولين الجزائريين ونظرائهم الفرنسيين لبحث مسائل

41 أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في إستراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا، المرجع السابق، ص، 21

42 أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط1، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص، 171

43 نازلي معوض أحمد، المرجع السابق، ص-ص، 104-107

التعاون في شقه الاقتصادي والمالي التي وردت في اتفاقيات إيفيان ، قصد تعديلها وفق الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، بسبب التخريب الذي تعرضت له المؤسسات الإدارية من طرف منظمة الجيش السري، كما تم التأكيد أثناء المفاوضات على وجوب التزام الجانب الفرنسي بتعهداته المالية تجاه الجزائر بمقتضى بنود اتفاقيات إيفيان لمدة تمتد 03 سنوات التي تلي استقلال الجزائر وهي قابلة للتجديد، غير أن المساعدة المالية لم تتجاوز مبلغ مليار فرنك مخصصة كقروض من أجل التنمية لسنة 1963 ، وبسبب الرحيل الجماعي للمستوطنين الاوروبيين ،زاد تفاقم المشكلة في الجزائر نتيجة تدني نسبة الضريبة 30% ، وأدى ذلك إلى عجز الخزينة العامة من ناحية الموارد المالية ، وبتاريخ 13 جويلية 1963 أصدرت الحكومة الجزائرية لائحة بسبب رفض فرنسا رفع قيمة المساعدة ، تجبر الأجانب الذين يودون مغادرة الجزائر تسديد ضرائبهم وضرورة إثبات ذلك ،إلا أن القرار اصطدم برفض فرنسا بحجة أن هذا يتعارض مع مبدأ المساواة بين الأجانب والجزائريين.[44]

إلا أن فرنسا تراجعت في نهاية الأمر وأقرت الاستمرار في تقديم المعونات المالية للجزائر عقب نهاية السنوات الثلاث، وقدرت قيمة الاعانة 300 ملين دولار في السنة، كما ظهرت مشكلة تجارية أعاقت تقدم العلاقات التجارية بين البلدين، تمثلت في صادرات النبيذ من الجزائر نحو فرنسا، مما حدا بالجانبين الى الدخول في مفاوضات قصد التوصل الى من أجل تسويق النبيذ نهاية عام 1963 [45].

3.2-صراع البترول في العلاقات الجزائرية الفرنسية من 1962 إلى غاية 1965 :

أما في مجال البترول فقد استمرت استفادة فرنسا من الامتيازات الممنوحة لها بموجب اتفاقيات إيفيان وحرصت هذه الاخيرة على استمرار مصالحها الاقتصادية وحمايتها بمقتضى الاتفاقية السادسة التي تقنن استثمار ثروات باطن الصحراء[46]، وتعتبر هذه الاتفاقية أساس النزاع الذي فرق مصالح الجانبين، بعد رفض الجزائر بنود هذه الاتفاقية المتنافية مع سيادة الجزائر، وتمنح الشركات الفرنسية الهيمنة، وتجبر

44 أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا، المرجع السابق، ص،24

45 أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في إستراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا، المرجع السابق، ص،24

46 Archives ministère des affaires étrangères et européennes. ministère d'état chargée aux affaires algérienne .boite29qo dossier 2-2-1 les accords d'Evian. Textes et commentaires

الجزائر قبول الثمن بالعملة الفرنسية، وهذا يعني استمرار الهيمنة الفرنسية على مستوى ميزان المدفوعات في الجزائر وبالتالي حرمانها من جلب العملات الأجنبية. لهذا السبب طرأ سنة 1963 تطور خطير ضرب مسار العلاقة بين البلدين، فقد قررت الجزائر الانطلاق في إعادة استغلال وتنظيم مجال البترول وفق ثلاثة مواضيع هامة هي:

1 - إنشاء خط نفطي رابط بين حقول البترول في حاسي مسعود وبين سواحل البحر الابيض المتوسط بوهران .

2 - تأسيس الشركة البترولية سوناطراك

أصدرت الحكومة الجزائرية قرارا يجبر كل الشركات النفطية التي تعمل في الجزائر أن تعيد 50% من مجموع مبيعاتها للجزائر ويندرج هذا ضمن استعادة السيطرة على الصناعة النفطية. لقيت هذه الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر معارضة فرنسية جسدتها شركتها "ترابال" (trapal) هذه الأخيرة أبدت شكوكا حول القدرات الجزائرية في مجال النفط، وعندما عقدت الجزائر اتفاقا مع شركة بترولية بريطانية تسمى جو بروان (John Brown Construction [47])، مما دفع بالشركة الفرنسية تقديم شكوى إلى محكمة تحكيم خاصة[48].

ومن جانبه طلب الرئيس بن بلة تعديل المحادثات بين الحكومة الجزائرية والفرنسية قصد تسهيل عملية التصنيع وذلك باستعمال موارد الطاقة الموجودة بالصحراء، وانطلقت المفاوضات بالعاصمة الفرنسية باريس بتاريخ 14جانفي 1964، وأدت الى عقد العديد من الاجتماعات المكثفة وأستمر ذلك إلى شهر جويلية سنة 1965، وتمثلت مطالب الجزائر المشاركة الكبيرة في مختلف العمليات، ويتضمن ذلك إنتاج النفط ونقله وبيعه، إضافة الى زيادة أرباح الجزائر من العمليات البترولية التي تتم على أراضيها. إلا أن الصراع البترولي بين البلدين ،الذي استمر ما يربو عن ثلاث سنوات الأولى تفاقم ووصل إلى هرم السلطة، وأدى هذا الأمر بالرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول سنة 1964 إلى توجيه إنذار للجزائر بهدف التوصل إلى حل يمكن من اقتسام البترول ،

47 www.lemonde.fr/archives/article/1964/04/11/la-trapal-recourt-au-tribunal-d-arbitrage-prevu-par-les-accords-d-evian_2135004_1819218.html

48 أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في إستراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا، المرجع السابق، ص، 26

وإلا فإن فرنسا ستكف عن تقديم مزيد من المساعدات المالية[49]، وبتاريخ 13 مارس 1964 التقى الرئيس بن بلة بالرئيس شارل ديغول، وحضر اللقاء **دي بروجلي** (de broglie) وزير الدولة الفرنسي، كما حضر سفيري البلدين، وانتهى اللقاء بإصدار الطرفين بيانا مشتركا، وبتاريخ السادس أفريل 1965 صدر القرار الفرنسي المتمثل في زيادة أرباح الجزائر من مداخيل النفط بنسبة مئوية تتراوح من 50% إلى % 75 وهكذا انتهت أولى الجولات من معركة استغلال البترول واستعادته [50].

الخاتمة:

في ختام البحث سجلنا بعض النتائج الذي توصلنا إليها والمتمثلة في:

1- ساهم الوضع السياسي الذي عرفته الجزائر غداة الاستقلال بدرجة كبيرة في وصول الرئيس أحمد بن بلة الى حكم الجزائر من 1962 الى غاية 1965.

2- شكلت أزمة صائفة 1962 خطورة حقيقية على وحدة البلاد ومستقبلها نتيجة الصراع على السلطة بين الاخوة في الكفاح ولولا تحكيم العقل والحكمة لآلت الامور الى نتائج وخيمة.

3- عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال فترة حكم أحمد بن بلة توترا واحتقانا بسبب تمسك فرنسا بالامتيازات الممنوحة لها بموجب اتفاقيات إيفيان وبالأخص مسألة التجارب النووية التي أزمت العلاقات بين البلدين.

4- اكتسى الجانب الاقتصادي أهمية بالغة في العلاقات الجزائرية الفرنسية وأدى تضارب المصالح في هذا المجال الى حدوث أزمات بين البلدين في كثير من المناسبات.

5- من أكثر المسائل التي اججت أزمات العلاقات الجزائرية الفرنسية مسألة الصراع البترولي، نتيجة الاطماع الفرنسية بالاستيلاء والهيمنة على هذا القطاع الحساس استنادا الى بنود اتفاقيات إيفيان في شقه الاقتصادي حسب الوثائق الارشيفية التي حصلنا عليها وأوردناها في سياق البحث.

من خلال إنجازنا لهذه الورقة البحثية فإن أفاق البحث متاحة في هذا الإطار ونوصي بالتطرق الى الجانب الثقافي في العلاقات الجزائرية الفرنسية لما له من تأثير كبير على

---

49 أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا، المرجع السابق، ص، 26

50 نازلي معوض أحمد، المرجع السابق، ص-ص، 173

هوية المجتمع الجزائري في جانبه اللغوي والثقافي، وينعكس هذا بصفة مباشرة على هوينا الثقافية.

الملاحق:

الملحق رقم: 01 وثيقة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية

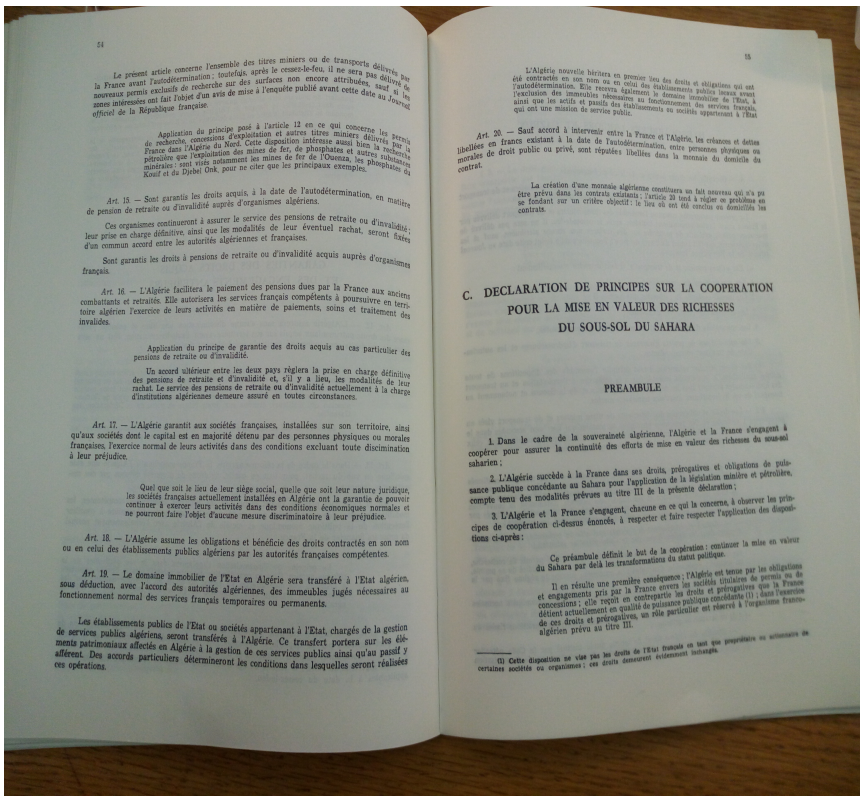

54

Le présent article concerne l'ensemble des titres miniers ou de transports délivrés par la France avant l'autodétermination ; toutefois après le cessez-le-feu, il ne sera pas délivré de nouveaux permis exclusifs de recherche sur des surfaces non encore attribuées, sauf si les zones intéressées ont fait l'objet d'un avis de mise à l'enquête publié avant cette date au Journal officiel de la République française.

Application du principe posé à l'article 12 en ce qui concerne les permis de recherche, concessions d'exploitation et autres titres miniers délivrés par la France dans l'Algérie du Nord. Cette disposition intéresse aussi bien la recherche pétrolière que l'exploitation des mines de fer, de phosphates et autres substances minérales : sont visés notamment les mines de fer de l'Ouenza, les phosphates du Kouif et du Djebel Onk, pour ne citer que les principaux exemples.

Art. 15. — Sont garantis les droits acquis, à la date de l'autodétermination, en matière de pension de retraite ou d'invalidité auprès d'organismes algériens.

Ces organismes continueront à assurer le service des pensions de retraite ou d'invalidité ; leur prise en charge définitive, ainsi que les modalités de leur éventuel rachat, seront fixées d'un commun accord entre les autorités algériennes et françaises.

Sont garantis les droits à pensions de retraite ou d'invalidité acquis auprès d'organismes français.

Art. 16. — L'Algérie facilitera le paiement des pensions dues par la France aux anciens combattants et retraités. Elle autorisera les services français compétents à poursuivre en territoire algérien l'exercice de leurs activités en matière de paiements, soins et traitement des invalides.

Application du principe de garantie des droits acquis au cas particulier des pensions de retraite ou d'invalidité.

Un accord ultérieur entre les deux pays réglera la prise en charge définitive des pensions de retraite et d'invalidité et, s'il y a lieu, les modalités de leur rachat. Le service des pensions de retraite ou d'invalidité actuellement à la charge d'institutions algériennes demeure assuré en toutes circonstances.

Art. 17. — L'Algérie garantit aux sociétés françaises, installées sur son territoire, ainsi qu'aux sociétés dont le capital est en majorité détenu par des personnes physiques ou morales françaises, l'exercice normal de leurs activités dans des conditions excluant toute discrimination à leur préjudice.

Quel que soit le lieu de leur siège social, quelle que soit leur nature juridique, les sociétés françaises actuellement installées en Algérie ont la garantie de pouvoir continuer à exercer leurs activités dans des conditions économiques normales et ne pourront faire l'objet d'aucune mesure discriminatoire à leur préjudice.

Art. 18. — L'Algérie assume les obligations et bénéficie des droits contractés en son nom ou en celui des établissements publics algériens par les autorités françaises compétentes.

Art. 19. — Le domaine immobilier de l'Etat en Algérie sera transféré à l'Etat algérien, sous déduction, avec l'accord des autorités algériennes, des immeubles jugés nécessaires au fonctionnement normal des services français temporaires ou permanents.

Les établissements publics de l'Etat ou sociétés appartenant à l'Etat, chargés de la gestion de services publics algériens, seront transférés à l'Algérie. Ce transfert portera sur les éléments patrimoniaux affectés en Algérie à la gestion de ces services publics ainsi qu'au passif y afférent. Des accords particuliers détermineront les conditions dans lesquelles seront réalisées ces opérations.

55

L'Algérie nouvelle héritera en premier lieu des droits et obligations qui ont été contractés en son nom ou en celui des établissements publics locaux avant l'autodétermination. Elle recevra également le domaine immobilier de l'Etat, à l'exclusion des immeubles nécessaires au fonctionnement des services français, ainsi que les actifs et passifs des établissements ou sociétés appartenant à l'Etat qui ont une mission de service public.

Art. 20. — Sauf accord à intervenir entre la France et l'Algérie, les créances et dettes libellées en francs existant à la date de l'autodétermination, entre personnes physiques ou morales de droit public ou privé, sont réputées libellées dans la monnaie du domicile du contrat.

La création d'une monnaie algérienne constituera un fait nouveau qui n'a pu être prévu dans les contrats existants ; l'article 20 tend à régler ce problème en se fondant sur un critère objectif : le lieu où ont été conclus ou domiciliés les contrats.

C. DECLARATION DE PRINCIPES SUR LA COOPERATION POUR LA MISE EN VALEUR DES RICHESSES DU SOUS-SOL DU SAHARA

PREAMBULE

1. Dans le cadre de la souveraineté algérienne, l'Algérie et la France s'engagent à coopérer pour assurer la continuité des efforts de mise en valeur des richesses du sous-sol saharien ;

2. L'Algérie succède à la France dans ses droits, prérogatives et obligations de puissance publique concédante au Sahara pour l'application de la législation minière et pétrolière, compte tenu des modalités prévues au titre III de la présente déclaration ;

3. L'Algérie et la France s'engagent, chacune en ce qui la concerne, à observer les principes de coopération ci-dessus énoncés, à respecter et faire respecter l'application des dispositions ci-après :

Ce préambule définit le but de la coopération ; continuer la mise en valeur du Sahara par delà les transformations du statut politique.

Il en résulte une première conséquence : l'Algérie est tenue par les obligations et engagements pris par la France envers les sociétés titulaires de permis ou de concessions ; elle reçoit en contrepartie les droits et prérogatives que la France détient actuellement en qualité de puissance publique concédante (1) ; dans l'exercice de ces droits et prérogatives, un rôle particulier est réservé à l'organisme franco-algérien prévu au titre III.

(1) Cette disposition ne vise pas les droits de l'Etat français en tant que propriétaire ou actionnaire de certaines sociétés ou organismes ; ces droits demeurent évidemment inchangés.

المصدر: Archives ministère des affaires étrangères et européennes. Ministère d'état chargé aux affaires algériennes: boite29qo dossier 2-2-1 les accords d'Evian. Textes et commentaires.

الملحق رقم: 02: وثيقة خاصة بتهنئة الرئيس أحمد بن بلة لنظيره الفرنسي

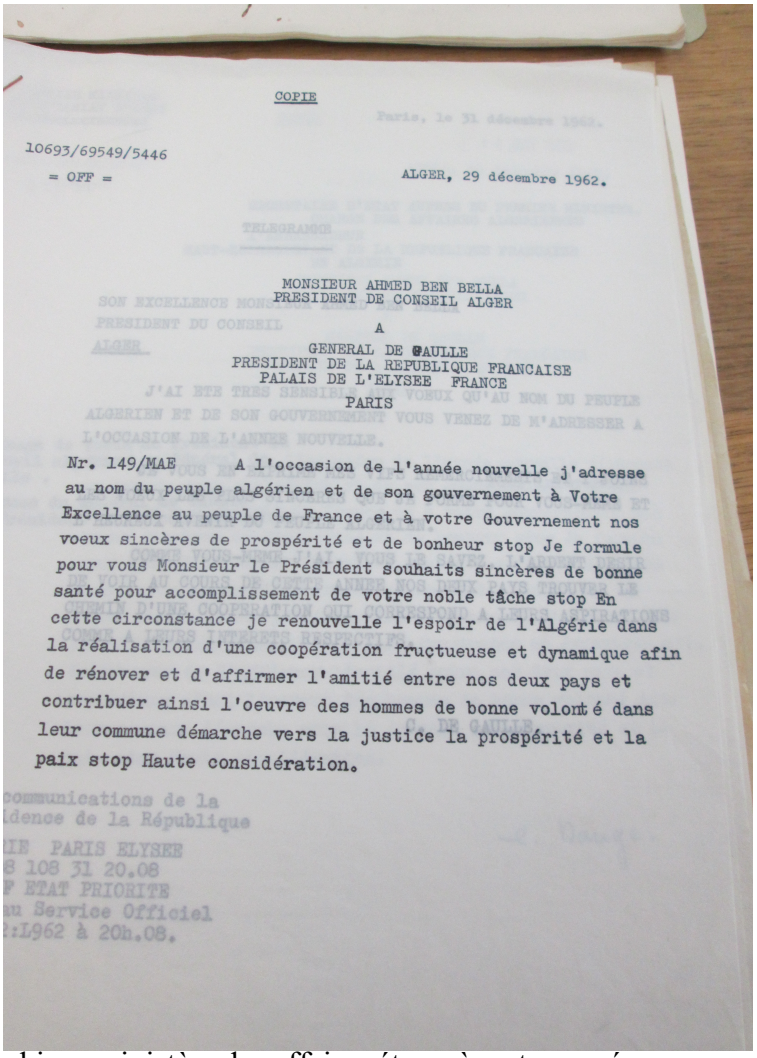

COPIE

10693/69549/5446
= OFF =

ALGER, 29 décembre 1962.

MONSIEUR AHMED BEN BELLA
PRESIDENT DE CONSEIL ALGER

A

GENERAL DE GAULLE
PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE
PALAIS DE L'ELYSEE FRANCE
PARIS

Nr. 149/MAE A l'occasion de l'année nouvelle j'adresse au nom du peuple algérien et de son gouvernement à Votre Excellence au peuple de France et à votre Gouvernement nos voeux sincères de prospérité et de bonheur stop Je formule pour vous Monsieur le Président souhaits sincères de bonne santé pour accomplissement de votre noble tâche stop En cette circonstance je renouvelle l'espoir de l'Algérie dans la réalisation d'une coopération fructueuse et dynamique afin de rénover et d'affirmer l'amitié entre nos deux pays et contribuer ainsi l'oeuvre des hommes de bonne volonté dans leur commune démarche vers la justice la prospérité et la paix stop Haute considération.

المصدر: Archives ministère des affaires étrangère et européennes ,boite 148 ,SEAA ,secrétaires d'état aux affaires algeriene,1959-1967.

قائمة المصادر والمراجع:

-العمامرة سعد بن البشير: هواري بومدين الرئيس القائد(1932-1978)، قصر الكتاب، البليدة، 1997

- بليل محمد، المفاوضات الجزائرية الفرنسية على ضوء وثائق أرشيفية 1960 – 1962، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع ، العدد 1، مارس 2018
- // الانتقال الصعب من الأزمة إلى وضع مؤسسات الدولة 1962-1965 ، دورية كان التاريخية، العدد الواحد والعشرون ، سبتمبر 2013،
- بداني أحمد، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19مارس1962 – 05 جويلية 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران السانيا، 2013/20120
- بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادق بخوش، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000
- بلحاج صالح، تاريخ الثورة التحريرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
- شبوب محمد: اجتماع العقداء العشر (من 11 أوت الى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل الماجستير، إشراف بوعلام بلقاسمي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، وهران، 2010
- شعبوني أمينة، العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة ال جزائر2 ، 2012/2011.
- فكاير عبد القادر، «التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية 2007، مجلة المصادر العدد 15، السداسي الاول، 2007
- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من القائد العسكري إلى المناضل السياسي، 1946-1962، دار القصبة الجزائر، 1999
- لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000
معوض أحمد نازلي، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، من اتفاقيات أيفيان الى تأميم البترول مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ، 1978
- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط1، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007
- هلايلي حنيفي: "أزمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات مسؤولي الثورة"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 128، مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، تونس، جوان 2007

- Archives ministère des affaires étrangères et européennes. Ministère d'état chargé aux affaires algériennes. Boite29qo dossier 2-2-1 les accords d'Évian. Textes et commentaires.
- Archives ministère des affaires étrangère et européennes ,boite 148 ,SEAA ,secrétaires d'état aux affaires algeriene,1959-1967.

www.lemonde.fr/archives/article/1964/04/11/la-trapal-recourt-au-tribunal-d-arbitrage-prevu-par-les-accords-d-evian_2135004_1819218.html
تاريخ زيارة الموقع : 25-02-2021 على الساعة 23h 20